

دلائل بارزة لاستشهاد "العريان" تؤكد تعمد الانقلاب وإصراره



السبت 22 أغسطس 2020 05:08 م

قالت ورقة تحليلية نشرها موقع "الشارع السياسي" أنها متأكدة من استشهاد الدكتور عصام العريان إما بالإهمال الطبي أو فيروس "كورونا" بعدما جرى معه أمناً.

وتحت عنوان "استشهاد الدكتور عصام العريان في سجون العسكر.. قراءة في تفاصيل الجريمة" أشارت الورقة إلى منع الأمن الوطني تسليم جثمانه لأسرته ومنع الدفن والعزاء شعبياً، يؤكد أن نظام العسكر يصر على أن تكون المعركة معه "صفيرة".

قتل عمد

ومن أبرز الدلائل والرسائل التي تحدثت عنها الورقة أن جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد؛ جرت بحق الدكتور عصام العريان. بداية من إعلان وفاته بعد تعرضه لوعكة صحية مفاجئة ليلة الخميس في حبسه الانفرادي؛ ومع عدم توافر أي مقومات صحية لعلاج مثل هذه الحالات داخل السجون بخلاف بطء تحرك إدارة السجن في الاستجابة للاستغاثة كلها عوامل تؤكد أن ما جرى هو قتل عمد.

وتحدثت الورقة عن أن "العريان" تحدث في غير مرة أمام القضاء، عن افتقاده للعلاج الذي يحتاجه، ووفاة العديد من المعتقلين نتيجة غياب الرعاية الطبية في السجون، وأنه أصيب بفيروس "سي" داخل السجن، وطلب السماح بعلاجه في معهد الكبد، لكن مسؤولاً في السجن أبلغه أن الأمن الوطني رفض إرساله إلى المستشفى. كما أشارت إلى أن تلك الأسباب دفعت منظمة "العفو الدولية" و"هيومن رايتس ووتش" إلى فتح تحقيق عاجل في ملاسبات وفاة "العريان".

التغطية الانقلابية

وكشفت الورقة أن الانقلاب حاول التغطية على الجريمة بالزعم أن "العريان" أصيب بأزمة قلبية في أعقاب إدارته حلقة نقاشية شارك فيها عدد من قادة الجماعة بسجن العقرب شديد الحراسة. وقالت الورقة إن أدلة وبراهين تعصف بهذه الرواية الأمنية الركيكة ومنها ما نشرته صحيفة "عربي بوست" نقلاً عن مصادر أمنية خاصة بسجن العقرب؛ أكدت أن المشادة وقعت بالفعل، لكنها لم تكن بين "العريان" وأحد قيادات الإخوان، كما اشاع إعلام الأذرع. ورجحت بشكل شبه مؤكد أن المشادة وقعت من جانب قيادة أمنية رفيعة مارست البطش والتهديد وربما أكثر من ذلك؛ وهو ما أفضى إلى استشهاد "العريان".

وأضافت أن الرواية الأمنية تفتح الباب حول معرفة من هو القيادي الإخواني الذي نشبت بينه وبين "العريان" مشادة كلامية، ولماذا لم يتم الإفصاح عن اسمه حتى تكون الرواية موثقة؟ ولماذا لم يتضمن بيان النيابة أي ذكر لهذا الموضوع؟ ولماذا لم تؤخذ شهادة هذا القيادي في التحقيقات إذا كانت الرواية الأمنية صحيحة؟

وفاة بالتعذيب

ورأت أن رواية تعرض "العريان" لبطش أمني داخل المعتقل أفضى للوفاة تحت التعذيب عززها ما نشرته حملة "حقهم" الحقوقية في بيان لها حيث لفتت إلى أن الدكتور عصام العريان توفي وعُثِّل وكُفِن وُفِن دون أن يراه أحد، وأجبرت أسرته على مراسم الدفن كما حددتها وزارة الداخلية بحضور 12 شخصاً فقط من الأسرة، كما جرى الدفن ليلاً، دون السماح لأحد من الأسرة كما هو معتاد بالذهاب إلى السجن لاستلام الجثمان وتغسيله وتكفينه.. وعند وصولهم إلى المقابر وجدوا الداخلية قامت بالفعل بإدخال الجثمان إلى المقبرة، وعندما تمسك أفراد الأسرة برؤية الجثمان سُحِّح لهم (بعد سجال) بدخول المقبرة دون اصطحاب التليفونات أو أية مصابيح، فلم يتمكنوا من رؤيته فعلياً بسبب الظلام وقصر المدة وحالة الضغط الشديدة المفروضة عليهم.

وتساءلت الورقة عن أسباب منع الأسرة من رؤية الجثمان وتغسيله وتكفينه ودفنه بطريقتها؟ ولماذا أصرت الداخلية على دفن الجثمان دون أن يراه أحد؟ وهل أريد بذلك إخفاء الحقيقة والتغطية على جريمة قتله بالتعذيب؟ أم أن "العريان" مات بعدوى "كورونا" وتريد السلطة المستبدية التغطية على الجريمة لعدم إثارة الرأي العام المحلي والدولي ضدها؟

وأشارت الورقة إلى أن رواية الداخلية ثم الصمت عن هذه الرواية والاكتفاء بما نشر حولها في بداية الإعلان عن الوفاة المفاجئة ورأوا أن الرواية يمكن أن يفتح عليهم أبواب الجحيم والاثام، بخلاف البراهين القوية التي تعصف بها.

حق الزيارة

وقالت الورقة إن استشهد "العرين" سلب الضوء على كثير من الحقوق المحروم منها المعتقلون السياسيون في سجون نظام انقلاب 30 يونيو، ومنها الحق في الزيارة؛ حيث كشفت أسيرة "العرين" أنها لم تراه منذ 11 شهرا، منذ جلسة النطق بالحكم في القضية المعروفة إعلاميا بالتخابر مع حماس.

وربطت الورقة بين هذا الحق و استئناف زيارات السجون بجميع مفاصل الاحتجاز اعتبارا من السبت 22 أغسطس 2020م.. ولكن الزيارة لا تزال ممنوعة عن قيادات الإخوان بالسجون منذ سنوات في عصف كامل بحقوقهم في ظل محاكمات مسبقة تفتقد إلى أبسط معايير العدالة والنزاهة.

النظام الضعيف



ورأت الورقة أن إصرار أجهزة النظام الأمنية على عدم السماح بدفن "العرين" في مقابر الأسرة بقرية ناهيا بمحافطة الجيزة وعدم السماح كذلك بإقامة عزاء مع الانتشار الأمني الواسع سواء خلال مراسم الدفن التي جرت من الألف إلى الياء تحت إشراف الأمن، وهو ذات الأمر الذي جرى من قبل في حالي الأستاذ محمد مهدي عاكف مرشد الجماعة السابق، وكذلك مع الرئيس الشهيد الدكتور محمد مرسي في يونيو 2019م، وهذا يؤكد أن نظام انقلاب 30 يونيو لا يزال هشاً وضعيفاً، رغم حشوده الأمنية الكثيفة وارتكابه عشرات المذابح المروعة والإرهاب المتواصل للشعب بالقمع والسحق.

ورأت أن الانقلاب يخشى من جنازات قادة الإخوان من أن تكون المشاركة الشعبية واسعة وكبيرة، وبالتالي فإن هذه الحشود الغفيرة التي ستشارك في جنازة قيادي إخواني سوف تتناقلها كاميرات الفضائيات والصحف والمواقع الدولية والمحلية، وسوف تثبت أن الجماعة رغم عمليات الاستئصال الجارية بحقها منذ الانقلاب والتي لم تحدث من قبل لأي فصيل سياسي مدني، لا تزال تتمتع بشعبية جارية.

وأضافت ناليا أن أجهزة السبسي الأمنية تخشى من كثرة الحشود المشاركة في جنازات الإخوان، لأن الأجهزة الأمنية مصابة بغوبيا الحشود والثورة بشكل عام، حتى أنها ترى أن أي حشود شعبية غير مسبقة في هذه الجنازات، يعزز المخاوف الأمنية بسبب الضغوط التي يتعرض لها جموع الشعب حاليا.

رعب من العزاء

ورأت الورقة أن الانقلاب أيضا مرعوب فلم يتوقف عند حدود منع الجنازة والعزاء، بل امتد إلى شن حرب واسعة ضد كل من يبدي تعاطفا مع الشهيد الراحل، ولم يتحمل نظام الانقلاب أن تنشر نقابة الأطباء نعيًا صغيرا تترجم فيه على "العرين" فصحف وفضائيات الانقلاب ومواقعه وكتائبه الإلكترونية شنت هجوما لازعا على النقابة حتى أجبرتها على حذف النعي، بل تقدمت النقابة باعتذار عن نشرها لهذا النعي لأحد قادتها الذين خدموا النقابة وأعضاءها لسنوات طويلة.

اغتيال المعتقلين

ورأت الورقة أن وفاة "العرين" فتحت ملف اغتيال المعتقلين في سجون النظام بالإهمال الطبي المتعمد، وقد عملت منظمات حقوقية مختلفة على توثيق أسماء وملابس وفاة المعتقلين السياسيين وغيرهم منذ الانقلاب العسكري.

وتراوحت تقديرات عدد من تلك الجهات ما بين 840 و890 حالة تم توثيقها بشكل مفصل، أغلبها لسياسيين مناهضين للنظام، وشملت كذلك مسجونين جنائيين، وبحسب تلك التقديرات، فإن أكثر السجون التي شهدت حالات وفاة لمعتقلين، هما: سجن تحقيق طرة وسجن طرة 1 الشديد الحراسة (المعروف بالعقرب) في مجمع سجون طرة، يليهما سجن برج العرب في وادي النطرون، فضلا عن مقرات احتجاز شرطية في مقدمتها أقسام شرطة محافظة الشرقية.

بدل الإعدامات

وقالت الورقة إن "الإهمال الطبي" متعمد داخل السجون، وتعليمات من السبسي مباشرة، وتهدف إلى وفاة أكبر عدد من هؤلاء القادة داخل السجون، حتى يتجنب النظام مهاجمته من الخارج في حال تنفيذ حكم الإعدام بحقهم، وأن قطاع السجون لديه تعليمات من وزير الداخلية، اللواء محمود توفيق، بعدم الاستجابة نهائياً لمطالب أي من قيادات جماعة "الإخوان"، الذين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة، بالعلاج داخل مستشفى السجن أو على نفقتهم الخاصة في

مستشفيات خارجه، علاوة على منع إدخال الأدوية لهم من خلال ذويهم"، كما جرى توثيق شهادات لأطباء أجبروا على كتابة تقارير عن صحة بعض قيادات الجماعة بما يخالف الحقيقة، وأن عدداً ممن واقتهم المنية من قيادات الإخوان داخل السجون، كان من بينها مرشد جماعة الإخوان السابق محمد مهدي عاكف.

وأضافت أنه تمّ التلاعب في التقارير الطبية الخاصة بهم، لإخلاء ساحة إدارات السجون التي كانوا محتجزين فيها من تهمة الإهمال الطبي أمام المنظمات الدولية.

وبحسب شهادة طبيب فإن "الهدف الأساسي من نقل الأجهزة الأمنية للسجناء السياسيين إلى المستشفيات المتواجدة خارج السجون، كان تجنب الضغوط الخارجية، عبر إعداد واستصدار تقارير مزيفة، بعد إجبار الأطباء وإدارات المستشفيات الحكومية على ذلك".

وتؤكد شهادات هؤلاء الأطباء أن شعار السلطة تجاه قادة الجماعة الذين يعانون من أمراض مزمنة هو "سيبهم يموتوا".

